



Distr.
GENERAL

A/40/336
24 May 1985
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البند ٨٩ من القائمة الأولية*

السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلام

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة
الى الأمين العام من الممثل الدائم لجامايكا
لدى الأمم المتحدة

على درب الاحتفال بعام ١٩٨٥ بوصفه السنة الدولية للشباب : المشاركة والتنمية والسلام ، عقد في كنجستون بجامايكا في الفترة من ٦ الى ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، المؤتمر الدولي للشباب الذي نوقشت فيه هذه المواضيع .

وبشرفني أن أرجو تعميم الوثيقة التي تتضمن نتائج المؤتمر ، التي تجسد في اعلان مبادئ كنجستون : تأكيد المشاركة والتنمية والسلام في ظل الحرية ، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٨٩ من القائمة الأولية .

(توقيع) ل . م . هـ . بارنيست

السفير

الممثل الدائم لجامايكا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

اعلان مبادئ كنجستون : تأكيد المشاركة والتنمية
والسلم في ظل الحرية

مركز جامايكا للمؤتمرات
كنجستون ، جامايكا .
٦-٩ نيسان /ابريل ١٩٨٥

رسالة من رئيس المؤتمر

عقد المؤتمر الدولي للشباب في كنگستون بجامايكا ، في الفترة من ٦ الى ٩ نيسان / ابريل ١٩٨٥ . وقد أتاح المؤتمر فرصة تاريخية للشباب من جميع أنحاء العالم كي يلتقي بغرض البحث والمناقشة . وهي " تاريخية " لأنها كانت المرة الأولى على مدى ما يزيد عن ثلاثين عاما التي يتاح فيها محفل من هذا القبيل للشباب الذين يجمع بينهم ايمان مشترك بالمبادئ الأساسية للديمقراطية . وفي الواقع ان الأمانة الدولية ، المسؤولة عن وضع الترتيبات للمؤتمر ، قد وضعت معايير بالغة التحديد لتكون أساسا لاصدار الدعوات الى مجموعات الشباب . وتضمنت هذه المعايير الالتزام بحرية الانتخابات وحرية الرأي وممارسة هاتين الحريتين داخل منظمات تلك المجموعات ، وتأييد حرية الصحافة وحرية النقابات العمالية وسائر عناصر الديمقراطية في مجتمعاتها .

وقد حقق المؤتمر أهدافه ، واعتبر بوجه عام انه قد أحرز نجاحا كبيرا . فقد تناول ألف ومائة مندوب من نحو مائة بلد ، بأسلوب مجد وبناء ، مواضيع السنة الدولية للشباب وهي السلم والمشاركة والتنمية ، التي تهتم شباب اليوم الى حد كبير . وقد سما المندوبون فوق الخلافات السياسية ، والحوازج الثقافية واللغوية ، ومختلف الصعوبات التنفيذية ، والقيود الزمنية ، كي يصيغوا بيانا بوسع الجميع أن يفخروا به . ويرد اعلان كنگستون هذا في الصفحات التالية .

ويعمل أن تصبح هذه الوثيقة أساسا للعمل في المستقبل - عن طريق المناقشة وعن طريق تأثيرها على السياسة الحكومية والتشريعات - وأن تساعد بذلك على تحقيق المثل العليا التي ينشدها هؤلاء الشباب .

ايرول اندرسون ، عضو البرلمان
رئيس المؤتمر الدولي للشباب

اعلان مبادئ كنفستون : تأكيد المشاركة والتنمية
والسلم في ظل الحرية

١- نحن ، ممثلو الشباب الديمقراطي المجتمعون في كنفستون بجامايا ، قد التقينا سويا من جميع أنحاء العالم كي نجتمع ونعلن ايماننا الأساسي والثابت بالحرية . وان هذا التأكيد للحرية هو الذي يربطنا معا في قضية مشتركة حاليا ومستقبلا .

٢- ان تنوع البلدان التي ننتمي اليها - وهو تنوع خصب بالتأكيد ، يشمل كثيرا من مراحل النمو الاقتصادي والسياسي ، والتقاليد الثقافية المميزة ، والهويات الوطنية الفريدة - هو ما ينبغي أن يكون طابع عالم تكون فيه حرية السعي الى تحقيق الأهداف الشخصية والوطنية التي نختارها ، في موضع الاعتراف بها واحترامها في آن واحد معا . وهو تنوع يمكن ، مع توفر التسامح وحسن النية ، أن يندمج ليصبح تراثا مشتركا لمن ينشدون في كل مكان سلما حقيقيا ودائما ، ويقدمون على بذل أية تضحية لتأمين ذلك السلم - عدا التضحية بالحرية ذاتها .

٣- وليس هناك تعارض بين التنوع والشائج المشتركة في اطار العقيدة المشتركة... أو بين كون الأفراد أحرارا وكونهم مواطنين مسؤولين يدينون بالولاء لدول ديمقراطية . وتجربتنا هنا في المؤتمر الدولي للشباب دليل على ذلك . فقد كانت مناقشتنا مفعمة بالحيوية . وكثيرا ما خضنا فمار المناقشة الساخنة . وقد نجحنا في حل كثير من خلافاتنا ومازال هناك غيرها ينتظر الحل . بيد اننا في هذا المحفل الحر والمفتوح قد تمكنا من صياغة روابط قوية في اطار من الايجابية المشتركة .

٤- وهذه من ثم هي رسالة المؤتمر الدولي للشباب ، والسنة الدولية للشباب ١٩٨٥ : وهي اننا نعتزم أن نناضل لتحقيق الأهداف التي تجسد في مواضع السنة الدولية للشباب - المشاركة والتنمية والسلم - في ظل الحرية وبالحرية وفي سبيل قضية الحرية .

٥- وهي رسالة من الشبان والشابات موجهة بوجه خاص الى الشباب في جميع أنحاء العالم . وهي رسالة تجسد ما تجيش به صدورنا من الأمل . . . والمثالية . . . والطموح . . . والاخلاص . . . والمسؤولية ، سواء كأفراد أو كمجموعة مترابطة ، من أجل مستقبل العالم .

المشاركة

٦- ان المشاركة الكاملة في حياة المجتمع الذي ينتمي اليه الفرد هي حق يكتسبه الجميع بالمولد ، بصرف النظر عن المعتقد السياسي أو العنصر أو الجنس أو الدين أو العجز أو الأصل الاثني . وهي أيضا الأساس الجوهرى للمواطنة المسؤولة . ونحن نسلم بأن المشاركة الكاملة والفعالة أمر يصعب تحقيقه حيثما يكون الناس محرومين من الكرامة الشخصية و/أو المكانة الذاتية ، وحقوق الانسان ، والحقوق المدنية ، أو حيثما يفتقرون اليها . ومن ثم فاننا نعلن تأييدنا للبرامج والخطوات الأخرى الرامية الي حماية وتعزيز الكرامة الشخصية والجدارة الحقيقية والمكانة الذاتية لجميع الناس في جميع أنحاء العالم . ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد المشاركة في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي الى اشاعة الديمقراطية على نطاق شامل في جميع المجتمعات .

٧- وهدفنا الرئيسي هو المشاركة التامة والمسؤولة في حياة دولنا . وبناء على ذلك فان الحق في الابداع والمشاركة في منظماتنا ذاتها ، مع ضمان القدرة على ممارسة حرية الانتماء الى الجمعيات ، هو حق فيرقابل للتصرف . وإذا أريد للمشاركة الكاملة أن تتحقق بالفعل ، فلا بد من اشراك الشباب في جميع عمليات اتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم . ومن المهم أيضا أن تركز جميع المؤسسات على الاحتياجات الخاصة للشباب . وهذا هو الاسلوب الوحيد الفعال الذي يكفل الاستماع حقا الى مشاكل الشباب والى تطلعاته . ويجب أن يشمل هذا جميع المجالات الرئيسية لاتخاذ القرارات ، مثل تلك التي حددها المؤتمر الدولي للشباب . وينبغي أن ننضم بصورة تامة الى ركب الحياة في مجتمعاتنا المحلية . وكما يتحقق هذا ، ينبغي أن تتوفر لنا القدرة على الابداع والمشاركة في منظماتنا ذاتها ، على أن يكون لنا الحق في الانضمام الى منظمات بديلة أو الانفصال عنها أو تشكيلها ، دون أية سيطرة خارجية أو مراقبة من الدولة . ويجب أن يكون للجميع الحق في الانخراط في اتحادات حرة وديمقراطية والحق في تشكيلها والمشاركة فيها .

٨- ونحن نعتقد أن المشاركة الكاملة تعني المشاركة البناءة ، لا المشاركة الفاترة أو الاجبارية . وينبغي أن نتحمل عن طيب خاطر جميع مسؤوليات المؤسسات التي نشكل جزءا منها . ونحن نؤيد حق العمال الذين يستخدمون الطريق الديمقراطي في التوقف عن العمل ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لصالح بلدهم ولما يحتمل أن يسفر عنه ذلك من نتائج غير مواتية . وإذا كنا نملك الحق في الدفاع عن آرائنا ، فلا بد أن نقبل فسي النهاية القرارات التي تتخذها أغلبية اخواننا المواطنين في اطار العملية الديمقراطية .

٩- ان المشاركة في المجتمع تشمل الحق في الاشتراك في العملية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية - وهو حق الجميع في حرية القيد والتصويت لاختيار

ممثلهم في انتخابات حرة ونزيهة . وهذا يقتضي حرية الترشيح . ونحن نعتقد أن المشاركة في العملية السياسية أمر ذو أهمية حيوية ، لأن السياسة هي الوسيلة التي يستطيع الناس عن طريقها اختيار الطريق الذي يسلكونه لتحقيق التنمية الشخصية والاجتماعية والوطنية والاقتصادية ، والسعي الى حماية حقوق الانسان الخاصة بهم وصون السلم والنظام . ونحن نؤمن بضرورة أن يتمتع الجميع ، بلا أى شكل من أشكال التمييز أو الخوف أو المحايأة ، بالحرية في المشاركة في المجتمع بغية تحسين أحوالهم في الحياة . ومن المؤكد أن المشاركة النشطة الحرة من جانب الشباب في جميع جوانب حياة مجتمعاتهم المحلية سوف تؤدي الى بناء عالم أكثر حرية وأفضل الى حد أبعد بكثير . ونحن نوجه النظر بوجه خاص الى الأضرار التي يعاني منها الشباب المعوقون ، ونحث على إيلاء اعتبار خاص لاحتياجاتهم .

١٠ - وأنه أمر لا فنى عنه أن نعمل معا على إقامة نظام اقتصادى دولي مختلف يقوم على أساس التعاون المشترك بين الدول المتقدمة النمو والدول المتخلفة النمو، وعلى أساس تكافؤ الفرص في المعاملات التجارية الدولية .

١١ - وفي إطار عملية المشاركة والتبادل هذه ، ينبغي تشجيع البلدان الأقل نمواً على ممارسة حقها في أن تختار من بين الاستراتيجيات الانمائية المختلفة ما يستجيب على أفضل نحو لحقائق واقعها واحتياجاتها الوطنية وما يكون رهنا بالموافقة الوطنية الديمقراطية وينبغي فضلا عن ذلك إيلاء الاعتبار التام لآرائها في المحافل الدولية .

١٢ - وينشد المؤتمر توجيه الاهتمام الدولي الى القضايا التالية التي تهم الشباب في جميع أنحاء العالم :

١ ' عدم اعتراف كثير من البلدان بأن من الأمور الحاسمة لتحقيق المشاركة وأن من الشروط المسبقة للعملية الديمقراطية بأسرها ، حرية الاعراب عن وجهات النظر ونشر الرأى وعرضه بطريقة سلمية ؛

٢ ' عدم التقيد بالعناصر الأساسية للتمثيل الديمقراطي ، وهي :

(أ) الاقتراع العام

(ب) حرية الترشيح

(ج) الاقتراع السرى

(د) توفر نظام يشجع ويضمن المشاركة التامة للآراء داخل المجتمع

(هـ) نظم التصويت القائمة على التكافؤ والعدالة .

١٣ - ونحن ندين النظم الشمولية والاستبدادية أيا كان اتجاهها لمعارضتها لمفهوم المشاركة ؛ ونرفض أيضا ممارسات التعصب السياسي والاجتماعي واللغوي والديني ، مع التركيز بصورة خاصة على العنصرية بأى صورة تمارس بها في أى مكان .

التنمية

١٤ - اننا نفهم من كلمة " التنمية " انها تعني النمو والتقدم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية وفيها من الشؤون الانسانية . ونحن نؤكد أن التنمية تكون منقوصة اذا لم تشمل ايلاء الاعتبار التام لاحتياجات الفرد . ونحن نؤيد ايجاد الفرص للنمو ، وازالة العقبات الماثلة أمام التنمية . ونحن نحذ اقامة العلاقات الاقتصادية بين الدول لأن ذلك يمكن أن يساعد على القضاء على التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في العالم .

ان شباب العالم لمتضامنون في مطالبتهم باقامة العدل ، وهو ما يقتضي أن تكون التنمية العامة قائمة على أساس حق كل بلد في أن يختار بأسلوب ديمقراطي النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتقد أنه متلائم على أفضل وجه مع تنميته . وسوف تتركز هذه التنمية المتكاملة على الموارد الوطنية والأقليمية . وكل بلد له الحق في السيادة الدائمة على موارده الطبيعية .

ووفقا لمبادئ حق تقرير المصير الاقتصادي والاجتماعي ، يجب أن تتاح الفرصة للبلدان النامية لمراقبة معالجة منتجاتها ومراقبة استقلالها تجاريا وتوزيعها . ويمكن تثبيت أسعار هذه المنتجات عن طريق اتخاذ تدابير يجرى التفاوض عليها بين الشركاء التجاريين . وينبغي توسيع وتحسين اتفاقات التجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو للمساعدة على ترويج الصادرات من منتجات البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو . وعلاوة على ذلك ، فان النضال ضد تبيد الموارد الطبيعية ، من الأرض والبحر ، سوف يبدأ في الجنوب وفي الشمال وينبغي أن يسوده الحرص على منع المزيد من تدهور الخصائص البيئية للحياة في عالمنا .

١٥ - ونحن نعتقد أيضا أن الموارد الطبيعية الموجودة خارج نطاق السيطرة الإقليمية لكل بلد على حدة تعد ملكا مشتركا للانسانية بأسرها وتشكل جزءا من التراث المشترك لنمو البشرية جمعاء .

١٦ - ولتحقيق المشاركة على نحو فعال في مجتمعاتنا ، يجب أولا أن نحقق تنمية جميع الأشخاص بصرف النظر عن العنصر أو الجنس أو الدين أو العجز أو الخلفية الاثنية . ولكي ننمي مواهبنا الفردية ، يجب أن تتاح لنا امكانية الوصول الى المصادر المختلفة للمعلومات ، وأن نستقي المعرفة من وجهات نظر متنوعة ، واننا لنناصر الأسرة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع .

١٧ - نعتقد أن العلم يجب أن يكون في متناول الجميع دون النظر الى ثروة الفرد . ونعتقد ، بالاضافة الى ذلك ، أن توفير التعليم العالي لمن يريدون رفية في مواصلة تعليمهم أمر حيوي للتقدم والتجديد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونطالب بالتعاون الدولي في توفير هذا النوع من التعليم . وندعو جميع الحكومات في شتى أنحاء العالم الى القضاء علي الأمية تماما . ونعتقد أن التعليم السياسي ، الرسمي وغير الرسمي ، دون فرض أي أيدولوجية أو فكرة سياسية معينة ، عنصر حيوي في التنمية الشخصية والاجتماعية .

وعلاوة على ذلك ، يجب أن تتاح لنا فرصة التعليم ، والسفر بحرية (بما في ذلك الحق في الهجرة الحرة) ، واختبار الثقافات والتقاليد الأخرى ، وأن نكون أحرارا في ممارسة قيمنا ومبادئنا الدينية الفردية .

ونحن نؤمن بتعليم متكامل تعددي يكون نقديا وديمقراطيا وعلميا وقائما على المشاركة ويوفر للطلبة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل حر .

١٨ - ان حق التنمية الشخصية والاجتماعية حق طبيعي فير قابل للتصرف بالنسبة لكل فرد ، ولكن لا يمكن بلوفه بدون الحرية الأساسية - حرية الهجرة . ونحن ندين تلك الممارسات التي تقوم بها الأنظمة الاستبدادية حيث تحول دون سعي الأفراد وراء التنمية الكاملة . ونعتقد أن حرية الهجرة ، بما في ذلك حق انضمام كل شخص الى قومه ، يجب أن تكون هي الممارسة المتبعة في كل المجتمعات التي تسعى للتنمية الصادقة الحقيقية .

وبالإضافة الى ذلك ، يجب أن تشمل تنمية الفرد حق الأفراد في دراسة تاريخهم وتعلم ما يرضون فيه من لغات وممارسة الدين الذي يختارونه .

١٩ - ونعتقد أن جميع الدول والشعوب يجب أن تصل الى التكنولوجيا الحديثة من أجل التنمية السلمية وأن نشاطر في الفوائد التي تأتي بها ، بما في ذلك الانجازات الصحية والعلمية والتقدم مستقبلا في هذين المجالين .

ونعتقد أيضا ، مع ذلك ، أن التكنولوجيا الحديثة ، في حد ذاتها وفيما يتعلق بها ، لا تشكل تقدما بالضرورة ، وأن استخدامها وادخالها لا ينبغي أن يتم الا بعد اجراء مشاور معقول مع من يقعون في دائرة تأثيرها وبعد النظر في نتائجها الشاملة . وبهذه الطريقة ، يمكن بالفعل تقاسم ما تقدمه التكنولوجيا الحديثة من فوائد . ومن الضروري أن تكون هناك حواجز اخلاقية في مجال التنمية العلمية . ونهيب بالمجتمع العلمي وجميع الدول أن تنقل التنمية العلمية والتكنولوجية في اطار مبادئ احترام حقوق الانسان على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة .

٢٠ - ونطالب الدول الحائزة على هذه التكنولوجيات أن تسهل نقلها الى البلدان النامية وفقا لاحتياجاتها . وينبغي أن يكون نقل هذه التكنولوجيات السلمية مستندا الى الاحترام المتبادل وليس على حساب الكبرياء القومي للبلد أو تراثه الثقافي أو تقرير مصيره . ويجب مع ذلك احترام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية احتراما تاما .

٢١ - والشباب الممثلون هنا ملتزمون بكفالة تعاون كل دولة من دولنا لتحقيق القضاء على المجاعات وسوء التغذية والجهل والفقر والأمية والمرض . وفي نفس الوقت نطلب الى البلدان النامية أن تضمن تقديم هذه المعونة علي نحو يتسم بالمسؤولية لمساعدة المحتاجين وألا يساء استخدامها لأغراض سياسية و/أو عسكرية .

٢٢ - وفي مجال التنمية الوطنية ، نرفض ، من ناحية ، المفهوم المتطرف ، الذي يخضع الفرد لعبادة المادة ، ويعتبر الملكية الخاصة للأموال حقا مطلقا دون قيود ودون التزامات اجتماعية ، ويرى أن الربح هو القوة الدافعة الوحيدة وراء التنمية الاقتصادية ، ويولد خلافات لا يمكن تحملها ، ويشجع على التبعية والاستغلال . ونرفض أيضا ، من ناحية أخرى ، المفهوم المتطرف ، الذي يدعي انه منبثق عن الانسانية الثورية ، ولكنه يهودى في الواقع الى اخضاع الفرد والمجتمع للدولة ، ويحصر الدينامية الاجتماعية في دائرة منطق الصراع الطبقي ويحد من حقوق الفرد والمجتمع .

٢٣ - ونحن ننادى بأولوية الفرد والارتباطات الطوعية في العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، وتوجيه الاستهلاك والانتاج لصالح المجتمع ، والتوزيع العادل للدخل والضرائب ، والتحول المتكامل والسلمي للهيكل الاقتصادي والاجتماعية المجففة ، بوصفها وسائل لمواجهة الجوع والفقر والحدية والبطالة وحكم القلة . ولا يمكن بناء مجتمع عادل يستهدف الصالح العام لشعوبنا الا عن هذا الطريق .

٢٤ - وينبغي للاعتبارات الانسانية أن تدخل الاحساس بالمسؤولية في النشطاء الاقتصادي ، وأن تهاجم ، عن طريق التعليم والتدريب ، شرور الاكتظاظ السكاني والفقر والجهل والأمية والبطالة والتمييز بجميع أشكالها ، مما يسبب تخلف السكان في مجتمعاتهم . ونعيد تلك المجتمعات التي تعطي الأفراد والجماعات حق حيازة الأموال وفرصة المشاركة في العمل المنتج وعوائده .

ونشجب ما يوجد بمختلف البلدان من أوجه نقص في أحكام تشريعات حماية صغار العمال ، وأولئك الذين يحاولون تقويض التشريع القائم .

ويجب أن ندرك العواقب الاجتماعية والسياسية التي تترتب على ارتفاع درجة البطالة بين الشباب .

ونهيىب بجميع بلدان العالم أن تشجع الأخذ بالعمالة الكاملة والتدريب المهني واستمرارية سياسة تعليم الشباب وتوفير حماية كافية ضد التمييز بسبب السن ، وذلك لمعالجة ما نشعر به من قلق خاص ازاء فرص العمل المتاحة أمام الشباب .

وينبغي أن تتضمن التنمية الاجتماعية توجيه الاهتمام للقضاء على الرذائل التي تحيط بعقول الشباب وتبعدهم عن عملية التنمية - مثل رذيلتي ارتكاب الجحش وسوء استعمال العقاقير . ونحث حكومات العالم أجمع ، بالإضافة الى منظمات الشباب ، على

أن تكثف جهودها المبذولة في ميدان الكفاح ضد استهلاك العقاقير وسوء استخدامها والمتاجرة فيها . ونؤمن بأن جميع هذه الحالات تشكل قيда على تنمية الشباب وان من الواجب اعطاء الأولوية للقضاء عليها .

ونعلن أن السداد الاجبارى للديون الخارجية من جانب البلدان الفقيرة للدول الصناعية يشكل حاجلا في سبيل تنمية بلدان العالم الأشد فقرا ، ونطالب بوضع شروط مناسبة لاعادة التمويل لا تؤثر بشكل معاكس على الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية بهذه البلدان الأشد فقرا .

وعلى أى حال ، ووفقا للمذكور أعلاه ، يجب أن تراعى هذه الشروط الجديدة الأحوال السياسية والاقتصادية مع اعطاء امتيازات للبلدان التي لا تخضع لحكم استبدادى .

٢٥ - ويشجع مؤتمر الشباب الدولي جميع البلدان المتقدمة النمو، في الشرق والغرب، على زيادة المساعدة الحكومية وفير الحكومية المقدمة الى الدول في العالم النامي . وفي هذا الصدد ، يجب زيادة المساعدة بوصفها نسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي ، كما يجب التشديد على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمسكن والتعليم والصحة . ونشجب مرة أخرى استخدام المعونة لأفراض سياسية .

٢٦ - ونؤمن بأن التنمية الايجابية يجب أن تقوم في كل مجال من مجالات النشاط البشرى ، وبأن حصيلة التعبير البشرى ، عن طريق المشاركة والتنمية ، ستعود الى ايجاد الأشخاص والمجموعات والدول التي تتمتع بالحرية والازدهار والسلم .

السلم

٢٧ - ان السلم الحقيقي الدائم متأصل في اعادة تأكيد والدفاع عن الحرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة الجماهيرية في المؤسسات الحرة والديمقراطية ، والقضاء على التمييز بجميع أشكاله . ويعني السلم التفاهم بين الشعوب والأمم والاستعداد لحمل الخلافات في جويسوده روح الجماعة والمشاركة . ولا يمكن ضمان السلم في الوقت الراهن الا اذا كانت المجتمعات الديمقراطية في العالم بأسره مستعدة لدفع ثمن ردع العدوان . الا أنه ينبغي أن ننمي ، في الأجل الطويل ، طرقا بديلة لتحقيق السلم الدائم في جميع أنحاء العالم .

٢٨ - واذا أردنا أن نتكلم عن السلم ، ينبغي أن نعيد النظر بوعي تام في كل ما كتب عن هذا الموضوع ، وسندرك ، بعد ذلك ، ان هذا اللفظ خضع لسوء الاستعمال والتلاعب من جانب القطاعات التي تستخدمه أداة أو قناعا لابقاء أو ادخال نظم حكم تتسم بطابع شمولى ، وتسودها اتجاهات ايديولوجية فريية على طباع شعوبنا . وليس

السلم مجرد فياب الحرب ، بل هو الوثام الاجتماعي ، واحترام حقوق الانسان ، والحرية الحقيقية د من فرض الاتجاهات التي تحط من كرامة الشعوب .

٢٩- ان وجود ترسانات الأسلحة النووية ، وفي المقام الأول تلك الترسانات التي لا تخضع لمعاهدات دولية لعدم انتشار الأسلحة النووية ، يعرض السلم والحرية وبقاها جيلنا ذاته للخطر .

٣٠- اننا نشيد بتحديد الأسلحة الثنائي والقابل للتحقق . ان الاتفاقات القائمة على الآمال الكاذبة أو التي يتعذر رصدها قد تزيد من أوجه التوتر وتوجد حوافز لاستعمال القوة . وهذه الاتفاقات ينبغي تنفيذها ورصدها والتحقق منها لتجنب التوتر واستعمال القوة بسبب عدم الامثال .

٣١- وندين انتاج وتخزين ومواصلة تطوير واستعمال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي حظرت المعاهدات الدولية استخدامها ، اذ انها تشكل تهديدا لشعوب العالم . ونتوقع فرض جزاءات شديدة لضمان التقيد بهذه المعاهدات واحترامها .

٣٢- ونمنح تعليم الشباب أعلى أولوية ، في المحاولات التي نبذلها لتحقيق سلم دائم في ظل الحرية . ويشمل التعليم من أجل السلم نشر القيم الحرة والديمقراطية ، مثل التسامح والقدرة على انتقاد ومحاربة التحيز والقهر في كل مكان .

٣٣- ان التزامنا بالسلم يدفعنا الى اداة جميع النظم الدكتاتورية الشمولية ، سواء كانت تنتمي الى اليمين أو الى اليسار ، أو أى نظام آخر ينكر الحرية وينتهك حقوق الانسان ، والى الاعتراف كذلك بحق تلك الشعوب المقهورة في مقاومة الاستغلال والاستبداد والعدوان والاحتلال الخارجيين ، والدفاع عن هويتها الذاتية .

ان ذلك يعني الاعتراف بحق الشعوب في مقاومة الحكومات فير الشرعية . وما نعتبرها حكومات شرعية هي الحكومات المنتخبة وفقا لاجراءات ديمقراطية عن طريق الانتخابات الحرة على أساس الاقتراع العام وسرية التصويت ، والتي تضمن التعدد السياسي ، وحرية التعبير ، والفصل بين الدولة والجيش والحزب السياسي في جميع الأوقات . لذلك ندين الحركات الهدامة التي تحاول ابادة الحكومات الديمقراطية المكونة بشكل شرعي .

وندين كذلك التخصيص فير المتناسب للموارد الاقتصادية في دولنا لنفقات عسكرية لا ضرورة لها من أجل الدفاع المشروع عن هذه الدول والدفاع المشروع عن حلفائها الديمقراطيين .

٣٤- ومن أشد عمليات خرق السلم خطرا ، من حيث التأثير الشخصي ، الارهاب بجميع أشكاله . وأبشعها الارهاب الصادر عن الدولة . ان عمليات الهجوم العنيف التي ترتكب ضد المواطنين لا يمكن تبريرها . وثمة أولويات قليلة تفوق أولوية فرض جزاءات جماعية قوية ضد المجموعات والحكومات التي تقدم التدريب والمعدات والمأوى والدعم لهذه الممارسات سواء كانت هذه المجموعات والحكومات تنتمي الى اليمين أو الى اليسار .

٣٥ - ونعلم أيضا أن الحروب الاقليمية تهدد السلم العالمي ، ونتطلع الى الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية لبذل جهود أكثر فعالية في سبيل حفظ السلم .

٣٦ - ختاماً ، ينبغي تحقيق السلم عن طريق المفاوضات المباشرة ، وسياسة تتسم بالتقارب الحقيقي والمناقشات الحرة والمباشرة بين الأطراف ، والاعتراف بأن السلم الحقيقي يعني ضمناً التقيد التام بحقوق الانسان والشعوب .

ان هذا المبدأ ينطوي على الاعتراف المتبادل بالحدود القانونية المشتركة من قبل جميع الأطراف المشتركة في الحدود .

ان الكفاح من أجل التحرير واجب على الجميع .

السنة الدولية للشباب وما بعدها

٣٧ - نحن الشباب من جميع أنحاء العالم ، نؤمن أن الحرية ينبغي أن تكون أساساً للوجود ؛ حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والعبادة والتنقل ، وحرية تدفق المعلومات والأفكار . ولا يمكن دوام المشاركة والتنمية والسلم بغير هذه الحريات .

٣٨ - ان انشاء آليات تعمل على تنفيذ الأمانى الواردة في هذه الوثيقة هو التحدى الذى يواجهه المشتركون في هذا المؤتمر وفي المؤتمرات المقبلة .

٣٩ - ينبغي أن نكون سفراء ننقل هذه الرسالة بالمعنى الحرفي المتمثل في حمل هذه القيم عبر الحدود الاقليمية . وينبغي ، لذلك ، تشجيع برامج التبادل ، كما يستطيع الشباب اكتشاف مصالحننا المتبادلة وروابطنا المشتركة بحرية .

٤٠ - ندعو جميع الدول الى فتح حدودها وموجاتها الجوية للتدفق الحر للمعلومات والأفكار ، حتى لا تقع شعوبها فريسة المخاوف والأفكار الخاطئة ، وتصبح مدركة تماماً لأحلامها وأمانيتها المشتركة - الانسانية التي تجمع بينها .

٤١ - نعتزف انه ، مع وجود عدد كبير من الخلافات الشخصية والثقافية والوطنية ، فان الذى يجمعنا - وهو حرية مواصلة السعي نحو تعزيز مبادئنا - أهم كثيراً من أى قضية صغيرة قد تعترض سبيل الوحدة .

٤٢ - نأذن للأمانة الدولية ، المنتخبة ديمقراطياً ، ولجنة التنظيم الوطنية لجامايكا ، والشباب الحرفي كل مكان ، بتقديم هذا الاعلان الى الهيئات الوطنية والدولية المعنية ، وبحث امكانيات المؤسسات الاقليمية والدولية في تعزيز روابط التضامن التي اقيمت في منطقة البحر الكاريبي في ربيع عام ١٩٨٥ .

٤٣ - وينبغي مواصلة العمل الذى بدأ بفعالية كبيرة في جامايكا عن طريق خلق عملية ديمقراطية تستند الى قاعدة عريضة ، وتتسم بالتوازن الجغرافي بين المجموعات المجتمعية والعناصر الرئيسية في المنظور السياسي الديمقراطي ، باعتبارها الأساس الذى تقوم عليه الأنشطة الدولية في المستقبل .